

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن قال لامرأته طلقي نفسك .

قوله وإن قال لامرأته : طلقي نفسك فلها ذلك كالوكيل .

إذا قال لها (طلقي نفسك) صح ذلك كتوكيل الجنبي فيه بلا نزاع .

فإن نوى عددا فهو على ما نوى وإن أطلق من غير نية : لم تملك إلا واحدة على ما يأتى في
كلام المصنف في آخر (باب صريح الطلاق وكنايته) ويأتى في كلام المصنف هناك (لو قال لها
: طلقي نفسك فقالت : اخترت نفسي) .

ويأتى مناك ما تملك بقوله لها (طلاقك بيديك أو وكلتك في الطلاق) وصفة طلاقها وفروع آخر
مستوفاة محررة .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن لها أن تطلق نفسها في مجلس الوكالة وبعده ما لم يبطل
حكم الوكالة كالوكيل الأجنبي وك (أمرك بيديك) وهو صحيح وهو المذهب وهو ظاهر ما في
الوجيز وغيره .

وقدمه في المغني و الشرح ونصراه ورجحه في الكافي .

قال في الرعايتين : وهو أولى وجزم به ابن منجا في شرحه .

وقال القاضي : إذا قال لامرأته (طلقي نفسك) تقيد بالمجلس .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته وقدمه في الرعايتين رجم به في المنور وأطلقهما في
المحرر و النظم و الحاوي الصغير و الفروع .

ويأتى في آخر (باب صريح الطلاق وكنايته) في كلام المصنف (إذا قال لها : أمرك بيديك أو
اختارى نفسك هل يتقييد بالمجلس أو لا ؟) .

وتأتى أيضا هذه المسألة هناك